

الحركة الإسلامية في الجزائر بين الصعود والأفول

د. عماري ابراهيم¹

أ. جزار مصطفى²

ملخص:

تُحاول الدراسة الكشف عن واقع الأحزاب والحركات الإسلامية الجزائرية في ظل التحولات السياسية في الجزائر وخروجها من حيز العمل الدعوي والتلقين الديني، لاختبار قدرتها على امتلاك قاعدة شعبية تمكّنها من الوصول إلى السلطة، في ظلّ هامش الحرية السياسية المتاح بعد تحوّل الجزائر إلى التعددية الحزبية، واستخدام كافة الوسائل المتاحة أمامها بما في ذلك الخطاب الديني، لإقناع الناخبين بمصداقية برامجها الانتخابية، التي تسعى إلى تغيير أسس النظام السياسي غير الإسلامي، بأدوات الديمقراطية نفسها.

وتمكّن الإسلاميون في الجزائر من استغلال ما أصطلح على تسميته بـ «موجة الصحوة الإسلامية» في ثمانينيات القرن الماضي، وانتشار حركات الإسلام السياسي في أرجاء العالم الإسلامي، لتدخل الساحة السياسية بخطاب ديني، في مشهد يدلّ على تمكّن الإسلاميين من تنظيم نشاطهم الحركي والحزبي، وقوة تأثير الخطاب الديني على الناخبين الذين لم يألّفوا منذ نيل الاستقلال، مثل هذا الخطاب الراديكالي الذي تجاوز حدود العقلانية السياسية.

Abstract

The study tries to discover the reality of parties and islamic algérien mouvements in political changes in algeria and its going from prayer work and religious instruction , for examining her ability on possessing popular rule to be able her to arrive to the authority in political liberty margine given after the algerian changeable to the party enumeration , and use all the given means in fromt of religions speech to convince voters with voting credibilitys programme

1 أستاذ محاضر « أ » ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف.

2- أستاذ مساعد « أ »، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف.

in which it tries to change political system non islamic, with democratic means, the islams in algeria were able to exploit which is called « waking islamic wave » in eighty pastcentury and the spreading of islamic political movements in region islamic world to the interference islamic court with religions speach , in a scene show on the ability of islams to organize abilitys movemeent and party, and the effect force of religions speech on voters, who dont be familiar with since the independence such as this radical speech which exceeds reasonable political limits.

مقدمة :

تتشرك الحركة الإسلامية في الجزائر مع بقية الحركات الإسلامية في الوطن العربي في صفات متعددة، حيث تتميز بشعوبيتها وقدراتها التعبوية على اختراق كافة الشرائح الاجتماعية والاقتصادية، ويرجع ذلك إلى تراجع دور الدولة الوطنية في الحفاظ على المنظومة الأخلاقية التي يجب أن تسود وتتحكم في المجتمع، وعليه أخذت الحركات الإسلامية من الدين كمحرك لإنقاذ الدولة وجهازها السياسي وبالتالي أصبح المرجع الديني علامة اجتماعية وثقافية وسياسية، وأخذت الدلالات والتعابير الدينية توظف من أجل توطيد جماعي للهوية مما جعل المسيرة الدينية تفقد طابعها العفوي لتصبح مسيرة يشوبها العنف من أجل التغيير. ولم تكن أغلب الحركات الإسلامية في الجزائر تنشأ باعتبارها جماعات سياسية وإنما وُصفت بأنها جماعات دعوية تتبنى العمل لإعادة المنهج الإسلامي إلى واقع الحياة، وكانت الدول التي تسمح للإسلاميين بالممارسة السياسية تسعى بالأساس إلى ضبط مستوى تفوقها وانتشارها ومدى تحرّكها في الانتخابات حتى حد مُعين. وكان ظهور الحركة الإسلامية في الجزائر كقوة سياسية مع بداية الثمانينيات تتسم بالتأليف بين إستراتيجية أخذ السلطة وإستراتيجية المُجابهة العنيفة، وكان الربط بين النُخبة الإسلامية والجماهير هو الوسيلة للحركات الإسلامية لفرض نفسها على المسرح السياسي الوطني كقوة مُعارضة أساسية.

تطورت حركات الإسلام السياسي في الجزائر بسبب التحوّلات السياسية التي مرت بها البلاد، وتوافر هامش من الحرية بعد التحوّل نحو التعددية الحزبية، وخرجت من

نطاق العمل الدعوي والتلقين الديني إلى السعي نحو تكوين قاعدة شعبية تُمكنها من الوصول للسلطة، مُستخدمة في ذلك الخطاب الديني لإقناع الناخبين بمصداقية برامجها الانتخابية، التي تسعى إلى تغيير أسس النظام السياسي غير الإسلامي، بأدوات الديمقراطية نفسها، وقد تأثرت هذه الحركات الإسلامية الجزائرية في تطورها بموجة الصحوة الإسلامية وانتشار حركات الإسلام السياسي، فقد انطلقت حركة الإخوان المسلمين الجزائريين من التجربة المصرية، وانطلق تنظيم الحركة الجزائرية من تجربة ودور جمعية العلماء المسلمين التاريخي في الثورة الجزائرية وما بعد الاستقلال، وقد نبعت الحركة السلفية وتأثرت من الحركة الوهابية في المملكة العربية السعودية. والسؤال المطروح هو ما هي الظروف العامة التي أدت إلى نشوء الحركات الإسلامية في الجزائر، وما هو واقع هذه الحركات سياسيا واجتماعيا؟ وما مدى نجاح أو فشل هذه الحركات في تحقيق الأهداف التي أنشأت من أجلها؟

للإجابة على الأسئلة السابقة الذكر تم اعتماد الخطة التالية:

المحور الأول: تعريف الحركة الإسلامية.

المحور الثاني: نشأة الحركة الإسلامية في الجزائر.

المحور الثالث: خريطة الحركات الإسلامية في الجزائر.

المحور الرابع: العمل السياسي للحركة الإسلامية في الجزائر.

أولا/ تعريف الحركات الإسلامية:

في أواخر القرن العشرين شهد العالم الإسلامي انبعاثا جديدا قوامه الانتشار الكبير للتعاليم الإسلامية وسط المسلمين، هذا الانبعاث الذي أطلق عليه الصحوة الإسلامية تمثل في اليقظة الإسلامية التي تعيشها الأمة في انفتاحها على إسلامها، وكان من تجليات هذه الصحوة تنامي نشاط الجمعيات الإسلامية ذات الأهداف الخيرية الاجتماعية وتنامي نشاط المفكرين الإسلاميين غير المرتبطين بأي تنظيم إسلامي وتنامي نشاط التنظيمات الإسلامية أو ما يصطلح على تسميته الحركات الإسلامية حيث عم وجودها كافة الأقطار الإسلامية.

ويلاحظ أن عدم وجود تعريف دقيق للحركة الإسلامية لا يقدم رؤية واضحة لمجال

عملها ، وقد يكون السبب في ذلك أن الحركة الإسلامية في بدايتها عانت من حالة عدم اكتمال النضج ونقض الرؤية، لذا فالحركة الإسلامية تحاول أن تعكس طبيعة حركتها الداخلية في اتخاذها تسميات تربطها مباشرة بعملها، ويشير مفهوم الحركة الإسلامية إلى القائمين بممارسة العملية السياسية فكرا ونظما، انطلاقا من تصورات للمنهج الإسلامي في السياسة والحكم، ومن ثمة فإن هذه الأدوار السياسية قد يكون معترفا بها من قبل الأنظمة الحاكمة العربية بوصفها أدوارا سياسية شرعية، كما قد لا يكون معترفا بها أدوارا سياسية شرعية.

وهناك عدد من الباحثين حاولوا تقديم تعريفا للحركة الإسلامية، فعرفها يوسف القرضاوي على أنها: «ذلك العمل الشعبي المنظم للعودة بالإسلام إلى قيادة المجتمع وتوجيه الحياة كل الحياة»¹، ونستخلص من هذا التعريف أن الحركة الإسلامية حركة اجتماعية هدفها إعادة بعث الحياة وتوجيهها وفق مرجعية إسلامية.

وعرفها المفكر فتحي يكن بقوله: «إن الحركة الإسلامية هي مجموعة التنظيمات المتعددة المنتسبة إلى الإسلام والتي تعمل في ميدان العمل السياسي في إطار نظرة شمولية للحياة البشرية، تحاول التأثير في كل نواحي المجتمع من أجل إصلاحها وإعادة تشكيلها وفق المبادئ الإسلامية».

كما عرفها محمد فتحي عثمان بقوله: «الحركة الإسلامية المعاصرة هي الحركة أو الحركات التي ظهرت بعد الربع الأول من القرن العشرين ، فمن ذلك التاريخ برزت حركات إسلامية معاصرة لها الطابع التنظيمي الحديث وإن لم يضعف الأثر الشخصي للزعامة الجماهيرية ، وقد عملت هذه الحركات على تحريك الجماهير وإن لم تتخلى عن التركيز على التربية الروحية والفكرية للأفراد ، وعلى قدر ما استطاعت أن توازن بين نزعتها الجماهيرية وخططها التربوية على قدر ما أمكن أن تتوخى نزعة صفوية تظهر أحيانا ، كذلك تميزت بتقديم الإسلام كنظام شامل للحياة كلها»².

وعرفها عبد المنعم حنفي فقال: «إن الحركة مصطلح حديث وهي الجماعة في نشاطها الدائب وفي سعيها المستمر، تستهدف به تغيير النظام العلماني إلى النظام الديني الإسلامي وطبع هذا النظام في المجتمعات الإسلامية بما عليه طابع الإسلام»³

أما راشد الغنوشي فيرى أن الحركة الإسلامية هي مشروع فكري مجتمعي شامل ينطلق من قاعدة الإسلام الكبرى وهي قاعدة التوحيد ، على اعتبار أن من أعظم لوازم الاعتقاد في الله الواحد الأحد الإيمان بكل أسمائه الحسنى وليس بعضها فقط ، وهذا معنى أولي يشترك فيه كل التيار الإسلامي بكل مدارس وحركاته، إذ الجميع يلتقون حول هذا التصور الشمولي للإسلام من حيث انبعائه من عقيدة التوحيد ، كما أن التيار بمختلف مدارس يشترك في الإيمان بوجوب العمل على تغيير هذا الواقع حتى يتلاءم مع هذا التصور الشمولي للإسلام ويختلفون بعد ذلك في تفاصيل المشروع المجتمعي الإسلامي البديل وفي نطاق الوصول إليه.⁴

ويعرفها حيدر إبراهيم على أنها: «كل التنظيمات المنتسبة إلى الإسلام والتي تنشط في ميدان العمل الإسلامي وتتطلع إلى إحداث النهضة الشاملة للشعوب الإسلامية منفردة ومجتمعة، كما تحاول التأثير في كل نواحي المجتمع من أجل إصلاحها وإعادة تشكيلها وفق المبادئ الإسلامية»⁵

كما عرفها محمود أبو السعود بقوله: «إن المقصود بالحركات الإسلامية وفي أي قطر كان هو أنها تجمع لأفراد مسلمين في هيئة لها نظام خاص بها، يؤمنون في أعماق قلوبهم بالإسلام وشعائره ونظمه وقوانينه، ويعملون في حدود فهمهم وطاقاتهم على تطبيق التعاليم في حياتهم اليومية...»

ويرى بشير عبد العال أن الحركة الإسلامية تستمد أصولها الفكرية من صناع الشريعة الإسلامية وأصول الدين الثابتة من قرآن وسنة وأن الغاية القصوى للحركة الإسلامية تحقيق الدين كله في واقع الحياة كلها، لذلك كان خطابها للناس واسعا يتجه إليه بوجوه شتى فهي تحاكي معنى التدين في اتساعه وشموله في جميع مجالات الحياة.

ويعرفها عبد العاطي محمد أحمد بأنها: «محركات اجتماعية وسياسية وقوى سياسية في المجتمع لها أهدافها وخصائصها المتميزة واستراتيجياتها وتتأثر بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والفكرية السائدة شأنها في ذلك شأن أية قوى سياسية أخرى، وما صفة الإسلامية سوى تعبير عن الإطار الفكري الذي تنطلق فيه هذه الحركات.

عقب استعراض التعريفات المختلفة لمفهوم الحركة الإسلامية يتضح اتفاق الباحثين على أن الحركة الإسلامية تحتوي على عدة عناصر أهمها أنها حركة اجتماعية وسياسية، تركز على كونها قوى سياسية في المجتمع لها أهدافها وخصائصها المتميزة واستراتيجيتها، وتتأثر بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والفكرية السائدة، شأنها في ذلك شأن أي قوى سياسية أخرى، وما صفة الإسلامية في هذه الحالة سوى تعبير عن الإطار الفكري الذي تنطلق منه هذه الحركات.

المحور الثاني / نشأة الحركة الإسلامية في الجزائر:

إن تاريخ الحركة الإسلامية في الجزائر ليس وليد الحاضر أو عقدين أو ثلاثة، بل له إرث تاريخي يعود إلى عام 1830 والاحتلال الفرنسي، فالجزائر عرفت العمل الإسلامي منذ ظهور مقاومة الأمير عبد القادر الجزائري، وقد أجاب الشيخ محفوظ نحناح عن بداية العمل الإسلامي في الجزائر قائلاً «لعل العمل الإسلامي في الجزائر يمثل في أول رجل حمل السلاح مجاهداً لإعلاء كلمة الإسلام».

وقد جاء ظهور الحركات الإسلامية المعاصرة كامتداد للحركات الإصلاحية التي ظهرت في فترات سابقة وكانت تتحمل عبء الرد على المشروع الفرنسي التغريبي الذي بدأت فرنسا في تنفيذه منذ احتلالها للجزائر⁶. ورغم تعرض الجزائر في شخصيتها لأعمق الشروخ دينياً ولغوياً وثقافياً، لكن بقدر هذا فإنها استنهضت كل مقوماتها الشخصية في الدفاع عن الذات والهوية، ف اتخذت المقاومة الجزائرية شكلين الأول رسمي بقيادة أحمد باي، والثاني شعبي بقيادة الأمير عبد القادر الجزائري وقد بايعه العلماء بإمارة الجزائر على أن يقيم دولة عربية إسلامية وأن يحارب الاحتلال الفرنسي ويطرده من البلاد، وقد امتدت المقاومة إلى ميادين واسعة في الجزائر.

وقد استمرت المقاومة حتى بداية القرن العشرين كحركة سياسية غير منظمة رغم وجود بعض النشاطات والتي من خلالها ظهرت تيارات سياسية، وبرز توجهين الأول يسمى بتيار المساواة ويدعو على أساس أن الجزائر جزء من فرنسا مع احتفاظها بهويتها العربية والإسلامية، أما التيار الثاني يدعو إلى الاندماج التام مع فرنسا. التيار الأول كان بقيادة الأمير خالد حفيد عبد القادر وقد نظموا أنفسهم سياسياً وأيديولوجياً تحت

ما يسمى بـ الجزائر الفتاة بتنظيم (وحدة النواب المسلمين الجزائريين) ثم (الأخوة الجزائرية) إلى أن انتهى وتم نفيه إلى فرنسا.

أما بداية تاريخ الحركة الإسلامية المعاصرة في الجزائر فيبدأ من نشاط جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بزعامة الشيخين عبد الحميد بن باديس ومحمد البشير الإبراهيمي والتي لها فضل كبير في الحفاظ على الشخصية الإسلامية. والتي كانت تهدف إلى إصلاح عقيدة الشعب ومحاربة الجهل والمحافظة على الشخصية العربية الإسلامية⁷، وقد أكد ذلك الشيخ أبو جرة سلطاني بقوله: «ولا أكون مجانباً للحق إذا قلت أن الحركة الإسلامية المعاصرة المتمثلة في كل التيارات ذات التوجه الوسطي المعتدل ومن بينها حركة مجتمع السلم (حمس) تعد نفسها و مرجعيتها وجهودها وجهادها في الدعوة والتربية والحركة امتداداً طبيعياً لسيرة ومسيرة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين» ويعرف أحد الدعاة المسلمين المعاصرين الحركة الإسلامية بأنها: «ذلك العمل الشعبي الجماعي المنظم للعودة بالإسلام إلى قيادة المجتمع وتوجيه الحياة كل الحياة»

وقد عملت الجمعية على توعية المجتمع الجزائري واتخذت المقاومة في البداية شكلاً فكرياً وثقافياً، ثم تحولت إلى عمل سياسي منظم، واندمجت مع الحركات الوطنية وشاركت في الثورة على المستوى الداخلي والخارجي، والجمعية كانت قد تأسست في شهر ماي 1931 بقصد محاربة الآفات الاجتماعية، وتضم الجمعية في مجلسها الإداري بعض رجالات الطوائف الصوفية، إلا أنهم أخفقوا في المواصلات مع الجمعية كونها لا تتفق مع أهوائهم، وبدعم من سلطة الاحتلال أسسوا جمعية مناهضة هي جمعية علماء السنة. ومن أبرز أنشطة الجمعية التعليم حيث أسست عدد من المدارس وأعادت دور المسجد (الكتاتيب)، وكذلك نشاطهم في النوادي والصحف لتبليغ رسالتها وأصبحت هذه الأندية بالعشرات ثم بالمئات، وكذا كتابتهم في الصحف، أما النشاط السياسي فقد كان أحد أركان نشاطها وتمثل في صراعها الخفي والعلني ضد الاستعمار، ودخلت الجمعية معترك السياسة بشكل صريح منذ مشاركتها في المؤتمر الإسلامي عام 1936.

ولقد أيدت الجمعية الثورة، وقد تبنت الثورة شعارات عدة كـ (الجزائر إسلامية) كما تبنت شعار جمعية العلماء (الإسلام ديني والعربية لغتي والجزائر بلدي) كشعار وطني، وبشكل رسمي أعلنت الجمعية تأييدها للثورة وكان البشير الإبراهيمي من الأوائل الذين رحبوا بها. كل هذه الأهداف جعلت من الجمعية حركة ثقافية مضادة للمشروع الثقافي الذي سعت فرنسا لفرضه، وتعتبر معظم الجمعيات التي ظهرت في عقود الستينيات والسبعينيات والثمانينيات امتدادا لها مع بعض التغيير، وحتى جبهة التحرير الوطني التي قادت الكفاح المسلح ضد الاستعمار الفرنسي كونت جيشها وفقا للمقاييس الدينية، فقد كان يحكم باسم القرآن ويحفز المجاهدين بأناشيد دينية وشكل الدين عاملا قويا لتجميع الجماهير وتوحيدها ضد الاحتلال⁸.

وقد تطورت الحركة الإسلامية في الفترة ما بين 1926-1978 حيث يؤكد الباحثون أن وجود أزمة حادة من نوع معين كان وما يزال الشرط الضروري للظهور الحركات الدينية، ومن أهم عوامل ظهور الحركة الإسلامية في الجزائر العامل السياسي كما يعد العامل الاقتصادي من العوامل التي ساهمت كذلك. وكذا العامل الثقافي أسهم بدوره، ويأتي رابعاً العامل الاجتماعي كل هذه الأسباب تفسر لنا لماذا كانت الجزائر تربة خصبة لظهور الحركات الإسلامية وبؤرة الصدام بين المتحمسين للثقافة العربية الإسلامية والمتحمسين للثقافة الفرنسية من جانب آخر.

وفي عهد الرئيس هواري بومدين ولكي يؤكد على الشخصية الإسلامية للجزائر عمد إلى تعيين أحمد طالب الأبراهيمي ابن الشيخ البشير الأبراهيمي وزيرا للإرشاد الوطني كما أطلق سراح المفكر الإسلامي مالك بن نبي الذي سجنه الرئيس أحمد بن بلة، وكان لجهود مالك بن نبي الذي أطلق مشروع مساجد الجامعات أثرها في التهيئة للحركة الإسلامية المعاصرة في الجزائر⁹، حيث استقطبت الحركة الإسلامية 80 بالمائة من القيادات الطلابية الجامعية بعد أن ظلت الجامعات لفترات طويلة حكرا على الماركسيين وأصحاب الثقافة الفرنسية، وكانت قد برزت شخصية مالك بن نبي في باريس أثناء دراسته من خلال نشاطه ودعوته الإصلاحية، وذكر بن نبي عوامل انحطاط المجتمع الإسلامي (الظاهرة الاستعمارية - جمود الأفكار المطروحة - العادات والتقاليد) ولا نهضة إلا بثلاثة شروط (الإنسان - التراب - الزمن)، ولقد أسس

نشاطاً نخبويًا وأضاف للحركة الإسلامية رصيد فكرياً جديداً لحل مشكلات الحضارة.

المرحلة الثالثة لتطور الحركة الإسلامية كانت ما بين 1979-1992، ففي الجانب السياسي وصل الشاذلي بن جديد إلى رئاسة الدولة بتدخل من المؤسسة العسكرية، ليمثل حلاً وسطاً لأطراف الصراع على السلطة بعد وفاة هواري بومدين، وعلى امتداد هذه المرحلة رسخت الحركة الإسلامية قواعدها في البلاد. وأطلق الشاذلي بن جديد العنان للحركات الأصولية الإسلامية الأمر الذي أدى إلى تعاظم شأنها، ولم تتغير طبيعة الحكم السياسي وبقيت تعتمد على الحزب الواحد (جبهة التحرير الوطني)، أما في الجانب الاقتصادي فقد عانت الجزائر من اعتمادها على سلعة واحدة في التصدير (النفط والغاز)، وفي الجانب الاجتماعي فلم تنجح الدولة في بناء ثقافة وطنية جامعة تذوب فيها الاختلافات والتباينات بين فئات المجتمع، فكان البديل هو الأزمة الشاملة التي اندلعت في أكتوبر 1988.¹⁰

وقد نشطت الحركة خلال هذه الفترة في واجهات متعددة منها الجامعة، أما في المساجد فقامت الحركة ببناء مساجد كانت تسمى بالمساجد الحرة، وبرغم من مواقف الحكومة إلا أن الحركة أصبحت القوة السياسية والدينية الوحيدة القادرة على إثارة قلق السلطة.

كما ظهرت الحركة الإسلامية المسلحة ما بين سنتي 1979/1987 واستطاع مصطفى بويعللي مؤسس الحركة أن يوحد الحركة الإسلامية التي تؤمن بالعمل المسلح لإسقاط النظام، وقد تمكنت أجهزة الأمن من القضاء على بويعللي بتاريخ 3 فبراير 1987 بكمين نصب له.¹¹

ولقد كانت أحداث أكتوبر 1988 نقطة تحول في مسار ومستقبل الحركة الإسلامية في الجزائر ونقطة تحول في تاريخ الجزائر وما تلاها من أحداث عنف، حتى تم إعلان حالة الطوارئ واستدعي الجيش للتدخل إلى أن ألقى الشاذلي خطاباً للشعب يتأسف لما حدث ووعد بتقديم تغييرات على كافة الأصعدة. ورغم أنه لم تكن المظاهرات خاضعة لمجموعة، لكن سرعان ما تولت الحركة الإسلامية قيادة الحركة الشعبية واحتضانها ورسمت لها المثال الأخلاقي وأدت دوراً فعالاً في توجيهها وجهة إسلامية،

وكان أبرز مطالبها إنشاء دولة إسلامية ومجتمع قائم على أساس الإسلام. وبغياب قوى المعارضة الأخرى في أحداث أكتوبر 1988 فرض الإسلاميون أنفسهم ليكونوا بنظر الشعب قوة وحيدة للمعارضة المنظمة في وجه السلطة. وتنوعت أشكال المواجهة بغية امتصاص الغضب الشعبي وقد توجت هذه الأحداث بإعلان الرئيس عن جملة من الوعود والإصلاحات السياسية وإقرار دستور 1989 والذي أتاح التعددية السياسية وظهور الجبهة الإسلامية للإنقاذ في 7 مارس 1989.¹²

المحور الثالث / خريطة الحركة الإسلامية المعاصرة في الجزائر:

بعد أحداث أكتوبر 1988 أثبت نظام الحزب الواحد فشله في حل مشكلات البلاد، ولجأ الشاذلي بن جديد إلى إعلان التعددية السياسية وبذلك تحولت جبهة التحرير الوطني إلى حزب كغيرها من الأحزاب.

ونشأت في الساحة السياسية الحزبية قوى علمانية معارضة تتمتع بالتأثير ولها وجود في مراكز الدولة المهمة، ومن أبرز هذه الأحزاب العلمانية جبهة القوى الاشتراكية، وحزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية.

ولقد كان الإسلاميون أكثر المستفيدين من الانفتاح الديمقراطي والتعددية، حيث ظهرت مجموعة من الأحزاب الإسلامية التي كانت تسعى للوصول إلى السلطة والتي من أهمها ما يلي:

أولاً: الجبهة الإسلامية للإنقاذ: ليس من الممكن التكلم عن الجبهة الإسلامية للإنقاذ بعيد عن الحركة الإسلامية ككل، باعتبار أن الجبهة كانت جزءاً لا يتجزأ من هذه الحركة الشاملة قبل أن تميز نفسها وتتميز عنها فيما بعد، وقد ذهب البعض للقول بأن الحركة الإسلامية الجزائرية تعتبر أخطر وأقوى حركة إسلامية في العالم الإسلامي بعد إيران¹³، وقد كانت تضم الجبهة عدة اتجاهات في داخلها متمثلة في الاتجاه السلفي والاتجاه الإخواني وجماعة التبليغ وجماعة الطليعة، وبالإضافة إلى هذه الاتجاهات تميز الجبهة بتعدد وتنوع أطر مرجعيتها الفكرية والإيديولوجية، إذ تشمل الفكر السلفي الأصولي لابن تيمية ومحمد عبد الوهاب، والفكر السلفي الإصلاحية لجمال الدين الأفغاني ومحمد عبده، وصولاً إلى الفكر السلفي الإصلاحية الجزائري الذي يمثلته عبد

الحميد بن باديس ومالك بن نبي، وفكر الإخوان المسلمين بداية من حسن البناء وصولاً إلى سيد قطب، فضلاً عن أفكار المنظر الإسلامي الباكستاني أبو الأعلى المودودي، وأفكار الحركات الجهادية التي وجدت طريقها إلى المغرب العربي خاصة منذ قيام الثورة الإسلامية الإيرانية.¹⁴ أسست في 7 مارس 1989 من طرف عباسي مدني وعلي بن حاج، ومجموعة أخرى من المناضلين واعتمدت منذ البداية المواجهة مع السلطة والمطالبة بالتغيير الراديكالي، وانطلقت في العمل السياسي لتحقيق هدف وحيد وواضح وهو إنشاء الدولة الإسلامية في الجزائر، وقد كونت هذه الغاية أساليب عمل الجبهة الإسلامية للإنقاذ وطريقة تعاملها مع الآخرين، وكانت سبباً في تشدداتها وعنفها خاصة بعد أن أظهرت قدرتها على حشد الجماهير حول شعار الدولة الإسلامية¹⁵، لكن ظهرت فيداخلها نزعات مع مرور الأيام خصوصاً بعد رفع السلاح في وجه النظام، من تيار أصحاب الجزائر الذي يتزعمه سعيد مخلوفي ومحمد سعيد إلى تيار الهجرة والتكفير، حيث أنه بعد أحداث 1988 شهدت الحركة الإسلامية جهود بعض قادتها لمنع ظهور انشقاق داخل الحركة والتي كانت متوحدة كما يبدو في الظاهر فقط، وما تلي ذلك من مواقف القيادات الإسلامية من تشكيل الجبهة والتسمية، وقدمت الجبهة مذكرة للرئيس الشاذلي بن جديد تتضمن مبادئها وبرنامجهما السياسي والاجتماعي، ووافقت الدولة رسمياً عليه في 16 سبتمبر 1989.

وقد جمعت الجبهة تيارات إسلامية متعددة حيث اختلفت في لغة خطابها لكن توحدت من حيث البرنامج ووحدة الخصم السياسي، وتتمثل هذه التيارات بـ (التيار الإصلاحية المعتدل - التيار المتشدد - تيار الجزائر)، وإلى جانب هذه التيارات فإن للجبهة جناحاً عسكرياً (الجيش الإسلامي للإنقاذ) الذي تشكل بعد حملات الاعتقال. وبالنسبة للهيكلية الاجتماعية للجبهة فالقاعدة الاجتماعية للجبهة كانت من شباب الأحياء الشعبية والمستبعدون من الوظائف والعمال، وكذلك فيما يطلق عليهم الحركيين. وبواسطة نتائج الانتخابات فإن انتشارهم في الجنوب الريفي أقل منه بالشمال في المدن الكبرى، ومن وسائل التغلغل الاجتماعي والمهني للجبهة نجد لجان المساجد، ولجان الأحياء الشعبية، والنقابة الإسلامية للعمل وكوادر العمل الاجتماعي (العمل الخيري)، والتعبئة الإعلامية، أما تمويل الجبهة كانت له مصادر

متنوعة وكثيرة منها جمع التبرعات ولجان المساجد وتجارة الكتب والأشرطة، وكبار التجار، واستفادت كثيراً من السيطرة على مجالس البلدية، والتمويل الخارجي من بعض الدول والمراكز والمنظمات، أما التمويل المسلح فلم يكن وارداً بسبب سيطرة الدولة على الحدود. وكانت الجبهة بذلك قد نجحت في تعبئة الجماهير وحشدتها في المظاهرات التي تستعرض قوة الحزب الناشئ وقد استفادت جيداً من وجودها في المساجد، وتبدو الجبهة الإسلامية للإنقاذ كأنها مصهر جماعات وفرق وأجنحة تنتسب كلها إلى مبادئ الإسلام الكبرى، هذا الشكل التنظيمي الفضفاض يفضله الإسلاميون دائماً لأنه يمكنهم من التهرب من وضع برامج مفصلة ودقيقة، كما يجنبهم الخلافات والانقسامات التي تحدث كثيراً في الأحزاب المذهبية التي لا تكتفي بالشعارات العامة وتدخل في النقاش والجدل والتنظير.¹⁶

ونتيجة عدم تقدير عواقب الإضراب السياسي وتصعيد السلطة للاعتقالات بدأت الانقسامات بين قيادات الجبهة، حتى ظهرت قيادة جديدة، وبشرت هذه القيادة نشاطها استعداداً للمشاركة بالانتخابات التشريعية بعد أن تظاهرت بعدم المشاركة فيها، وقد حصدت 188 مقعداً في الدورة الأولى.

تم حل الجبهة في مارس 1992 وحرمت من المشاركة السياسية وتحولت من معارضة إلى حركة مسلحة، وأصدرت بياناً أعلنت أن المشروع الإسلامي الذي أقامته لا يمكن إلغاؤه من الخارطة السياسية بجرة قلم، وبعد فشل خطط الجبهة لتحريك الشارع واستنفذها لجميع الوسائل السياسية المتاحة لحمل النظام على ضرورة العودة للمسار الانتخابي لجأت إلى الخيار المسلح.

ثانياً: حركة المجتمع الإسلامي (حماس): وهي امتداد لتنظيم الإخوان المسلمين في الجزائر. كانت تعتمد في البدء على الأصول النظرية لحسن البنا وسيد قطب، كما تعتمد التغيرات الجديدة في تطور التجربة الإخوانية بمصر كما تستلهم بعض أفكار راشد الغنوشي التونسي وتسعى إلى أن تتحول إلى حركة منظمة لكل التيارات الإسلامية¹⁷، تعود بداياتها الأولى إلى عام 1963 وأول صدام لها مع السلطة كان عام 1976 حيث اعتقل مؤسسها محفوظ نحناح وحكم عليه 15 عاماً لمعارضته للدستور.

ثم تحولت إلى جمعية الإرشاد والإصلاح والتي تسعى إلى التكافل والعمل الخيري، وقد وقفت في وجه الدعوة لتغيير الميثاق الوطني بصياغة تؤدي إلى طمس الهوية الجزائرية الإسلامية العربية، وتم الإعلان عنها حزباً عام 1990 وانتخب محفوظ نحناح أميناً عاماً، ويعد ثاني أكبر قوة إسلامية بعد جبهة الإنقاذ، حولت اسمها فيما بعد إلى حركة مجتمع السلم (حمس) لتنسجم مع الدستور الجديد امتلكت الحركة هيكلاً تنظيمياً واضحاً يبدأ من المؤتمر وينتهي بالأسرة، ويتكون هيكلها من الهيئات الوطنية والهيئات التنظيمية المحلية. دخلت الحركة الانتخابات عام 1991 وحصلت على نسبة 4.5%¹⁸.

ثالثاً: حركة النهضة الإسلامية: وتعد امتداداً لتنظيم الإخوان المسلمين المحليين في الجزائر؛ وتحول التنظيم إلى جمعية خيرية، وإثر إعلان التعددية أُعلن عن حركة النهضة الإسلامية بقيادة الشيخ عبد الله جاب الله، وبسبب الخلاف بين قياديي الحركة حول مسألة ديمقراطية تسيير الحركة والمشاركة في السلطة انفصل عبد الله جاب الله المؤسس عن الحركة ليؤسس حزباً جديداً باسم الإصلاح الوطني.¹⁹

رابعاً: حركة الإصلاح: وهي كذلك حزب إخواني إلى جانب حركة النهضة والتي كان يرأسها الشيخ عبد الله جاب الله ثم انقلب عليه مجموعة تراه مستبداً في الرأي لا يستجيب لطبيعة التطور الحاصل في الساحة الوطنية والدولية، وتحاول هذه الحركة ربط جذورها الفكرية والنظرية بالحركة الإصلاحية لابن باديس، ولهذه الحركة تأثير قوي في ولايات الشرق الجزائري ويحمل شعار: مجتمع أصيل - دولة قوية - حضارة رائدة، ولا تختلف حركة الإصلاح في مبادئها وتصوراتها عن بقية التنظيمات الإسلامية الأخرى، سوى أنها تركز على وضع دستور ينسجم مع القوانين الإسلامية، وهذا الإصرار القانوني ضمنته الرسالة التي وجهها زعيم هذا التنظيم إلى رئيس الجمهورية في جانفي 1989.²⁰

المحور الرابع / النشاط السياسي للحركة الإسلامية في الجزائر:

أ / الجبهة الإسلامية للإنقاذ: بمجرد تأسيس الجبهة الإسلامية للإنقاذ، خاضت المعركة الانتخابية في الانتخابات البلدية في جوان 1990، وحقت فيها فوزاً كبيراً،

من خلال فوزها بنسبة 55% وحصلت بموجبها على 853 مقعدا في المجالس البلدية من أصل 1541 مقعد، كما أحرزوا الصفة التمثيلية لـ 32 ولاية من إجمالي 48 ولاية، كما سيطروا على المدن الكبرى وكان من الطبيعي أن تولد هذه النتيجة جدلا كبيرا على مختلف الأصعدة في الجزائر بعد أن حظيت الجبهة الإسلامية للإنقاذ بنوع من التكريس الشعبي في ظل تنامي ضعف جبهة التحرير الوطني والأحزاب الأخرى، وأصبح واضحا أن الجبهة الإسلامية للإنقاذ تستعد فعليا لاستلام السلطة، حيث بدت مطالبها تتخذ طابعا أكثر دقة وأكثر تحديدا، ففي مؤتمر صحفي عقده عباسي مدني بعد حوالي شهر على الانتخابات دعا حزب الأقلية الذي ما زال في السلطة -أي جبهة التحرير الوطني- إلى احترام إرادة الشعب التي كرست زعامة الإنقاذ، وتساءل كيف يمكن لحكم يمثل الأقلية أن يشرع باسم الشعب وبدون أية شرعية؟ وهل ينبغي تغيير الشعب أم النظام²¹؟ وفي هذه المرحلة ظهرت أهمية الحوار وإستراتيجية المراحل في سعي الجبهة الإسلامية للإنقاذ للاستيلاء على السلطة وسط جو من صراع النوايا المضمرة بين الجانبين والحلم المتبادل بين جبهة الإنقاذ وقمة الهرم السلطوي، واستمر ذلك حتى عام 1991 الذي عرف بعام العصيان المدني وبرز خلاله الصراع العلني بين الطرفين، وتبني الجبهة إستراتيجية جديدة بهدف تغيير قمة السلطة، والمزايدة في طرح شعاراتها إلى أقصى حد ممكن، وصولا إلى المجاهرة بتحطيم الجيش والتهامه وفق ما أعلن عنه عباسي مدني في تصريحاته النارية في تلك المرحلة من مظاهرات 4 جوان 1991 قائلاً أنه إذا تحركت الدبابات فإن الشعب سوف يلتهمها، وقد فسر البعض لجوء الجبهة الإسلامية للإنقاذ إلى ورقة التصعيد ليس فقط برغبتها الاستيلاء على السلطة ولكن أيضا في رغبتها في إبقاء سيطرتها على جماهيرها بعد حدوث خلل في القيادة، خاصة ما قيل عن موقع الشيخ أحمد سحنون المعارض للإضراب وللتصعيد وسفك الدماء، وهو الذي يعد المرشد الروحي للتيار الإسلامي بصفة عامة، إضافة إلى تجاذب هذا التيار من طرف حزبين إسلاميين آخرين أصبحا يؤكدان حضورهما هما حماس بزعامة الشيخ محفوظ نحناح والنهضة بزعامة الشيخ عبد الله جاب الله.²²

كل الاعتبارات السابقة الذكر دفعت الحكومة الجزائرية إلى إدخال تعديلات على قانون الانتخابات للحيلولة دون تكرار فوز "الجبهة" الكاسح في الانتخابات العامة، وفي نهاية ماي من نفس العام ونتيجة التظاهرات التي نفذتها الحركة اعتراضاً على ضغوط السلطة ضد تحركاتها، تم اعتقال عدد من قيادات "الجبهة" وعلى رأسهم عباسي مدني وعلي بن حاج اللذان حُكما عليهما بالسجن 12 عاماً. ورغم عمليات الاعتقال التي تعرض لها قيادات "الجبهة" إلا أنها حققت فوزاً كاسحاً في انتخابات الدورة الأولى من أول انتخابات تشريعية تمت بعد إقرار التعددية السياسية، حيث حصلت على 188 مقعداً من مقاعد البرلمان التي يبلغ عددها 228 مقعداً. ولم يكن بمقدور الجبهة الإسلامية للإنقاذ تحقيق هذا الإنجاز لولا تضافر مجموعة من العوامل مثل فشل حزب جبهة التحرير الوطني على مدى ثلاثين عاماً في تحقيق الأهداف التي رسمت لها، والفساد المالي والإداري الذي أدى إلى تدهور اقتصادي أورث الجزائر ديوناً بلغت 26 مليار دولار عام 1992، وكذا اتساع الهوة بين الأغنياء والفقراء وعدم تمكن الحكومة من تضيقها، إضافة إلى انتشار حركة التدين بين الشباب الجزائري والتوظيف الجيد لحماسهم.²³

وقد أصبح الصدام أمراً لا مفر منه، وكأن الفريقين كانا يحضران كل من ناحيته لذلك، حيث بلغ ذروته في الرابع من جوان 1991، وقد تداخل السياسي مع الديني مع العسكري تداخلاً فاضحاً لدى الجبهة كما لدى السلطة الحاكمة، مما دفع البعض لتسميته «القابلية للعنف في الشارع الجزائري»، و«إستراتيجية العنف كاحتمال إنقاضي واحتياطي بديل»، مع العلم أن الإنقاذ تتهم السلطة الجزائرية بجرها للعنف وشق الجبهة في الوقت نفسه، وهذا بدوره أدى بأنصار جبهة الإنقاذ إلى رفع شعارهم في الشارع: «لا عمل لا تدريس حتى سقوط الرئيس»²⁴، ولم تبقى السلطة مكتوفة الأيدي أمام التحدي المخيف للجبهة، حيث لجأت إلى إلغاء الدور الأول من الانتخابات التشريعية واستقالة الرئيس الشاذلي بن جديد وأصدر القضاء الجزائري في مارس 1992 قراراً بحل "الجبهة" واعتقال عدد كبير من قياداتها الأمر الذي أدى إلى فرار عدد كبير من أعضائها إلى الجبال وتوزيعهم على عدد من الجماعات المسلحة الجزائرية التي

أعلنت الجهاد ضد السلطة لتُغرق الجزائر في حمام من الدم طوال عقد التسعينيات، والتي أُطلق عليها العشيرة السوداء، والتي راح ضحيتها حوالي 200 ألف قتيل.

ورغم قصر الفترة التي عاشتها الجبهة الإسلامية للإنقاذ كحزب سياسي مُرخص له إلا أن تأثيرها على الساحة الجزائرية لا يزال في الشارع الجزائري مُتمثلاً في التصريحات والبيانات دون المشاركة السياسية والذي ظهر واضحاً في الانتخابات البرلمانية 2012، فقبل 24 ساعة من إجراء الانتخابات التشريعية في الجزائر، دعت الجبهة الإسلامية للإنقاذ، السلطات الرسمية، لإلغاء الانتخابات، وتنظيم مرحلة انتقالية، من خلال تشكيل مجلس تأسيسي تمثيلي، تشترك فيه جميع القوى السياسية الشرعية دون استثناء، لإدارة مرحلة انتقالية، يُشكل فيها حكومة إنقاذ وطني تُشرف على تحضير انتخابات حرة تعددية وشفافة ونزيهة، لنقل السلطة إلى الشعب الجزائري، ليسترجع حريته وسيادته. ودعا عباسي مدني وعلي بن حاج الشعب الجزائري إلى مواصلة وقفته البطولية واستمرار سعيه الحثيث من أجل التغيير الجذري لنظام حكم غير شرعي وفاسد بطريقة سلمية حضارية واعية والتمسك بوعيه التاريخي، لإفشال كل المُخططات التي تستهدف أمنه واستقراره وترهن مستقبل أجياله.

2/ حركة مجتمع السلم «حمس»: يتفق معظم الباحثين حول شخصية المؤسس لحركة المجتمع الإسلامي «حماس» الشيخ «محفوظ نحناح» بحيث لا يمكن فصل مسار إنشاء هذه الحركة عن المسار التاريخي لمؤسسها، الذي يلعب في الجزائر برجل الشوراقراتية، وتتنافس حركته على استقطاب الجمهور الإسلامي مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وتتبع سياسة مهادنة مع الدولة باعتبار الشيخ محفوظ نحناح هو شخصية إسلامية معتدلة إذ أنه تخرج من مدرسة الإخوان المسلمين على المستوى العقائدي والسياسي والمدرسة الوطنية الجزائرية على مستوى الخطاب الثقافي²⁵. وتعود جذور هذه الحركة إلى جماعة الموحدين التي أسسها الشيخان محفوظ نحناح ومحمد بوسليمان لمُواجهة التوجه الاشتراكي للنظام الجزائري بعد انقلاب 1965، وتُمثل هذه الحركة تيار الإخوان المسلمين، ففي 6 ديسمبر 1990 أعلنت جماعة الشيخ محفوظ نحناح عن نيتها تأسيس حزب سياسي جديد حفاظاً على كيانه من

تهديدات الداخل والخارج فأعلنت ميلاد حركة المجتمع الإسلامي حماس، وعقد مناضلو الحركة أول مؤتمر لحزبهم في 29 ماي 1991 وتم اعتماد القانون الأساسي والنظام الداخلي، وأنتخب الشيخ محفوظ نحناح رئيساً للحركة²⁶، وانتهجت الحركة منذ تأسيسها خيار المشاركة في العملية السياسية الجزائرية، وحاول الشيخ محفوظ نحناح أن يقدم صورة مغايرة لحركته لتكون بديلة عن الجبهة الإسلامية للإنقاذ، التي وجدت فيها الحركة منافسة لها إسلامياً في الساحة الجزائرية، وبالتالي كانت منزعجة من نشوئها وهي الأكبر منها عمراً والأقدم منها كما يرى قادة الإنقاذ، ويشدد محفوظ نحناح وحركته حماس على أتباعه ضرورة عدم الانغلاق على الذات لأن العالم أصبح منفتحاً، ولا يمكن أن تعالج مشاكل الجزائريين أن تأخذ في الاعتبار قضايا وأحداث العالم الخارجي، إذ لا بد لبناء الدولة الإسلامية من منطلقات وهذا ما يتعارض مع أطروحات الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وانطلاقاً من عدم رضا الجبهة الإسلامية للإنقاذ على ولادة حركة حماس برز عنصر المنافسة والصراع على استمالة الشارع الإسلامي، ومن هذا المنطلق لم يدعم الشيخ محفوظ نحناح محاولة جبهة الإنقاذ الانتصار في الانتخابات التشريعية، لأن الجبهة رفضت الدخول في التحالف الإسلامي الذي دعا إليه نحناح، وبالمقابل لم تترك الجبهة الإسلامية للإنقاذ منافسها نحناح يسحب البساط منها بسهولة فعمدت إلى اتهام محفوظ نحناح بأنه رجل النظام، وفي سنة 1994 شاركت الحركة في ندوة الوفاق الوطني التي جاءت باليامين زروال رئيساً للدولة، وتعيين المجلس الوطني الانتقالي وشاركت الحركة فيه كأول تجربة مشاركة سياسية للحركة في أجهزة السلطة والحكم، ودخلت الحركة في سنة 1995 بمرشحها لرئاسة الجمهورية الشيخ محفوظ نحناح وحصلت على المرتبة الثانية وبنسبة 25% من الأصوات المعبر عنها، وفي عام 1996 أزال الحركة من اسمها صفة الإسلامي لتصبح حركة مجتمع "السلم" بعد تعديل الدستور، ودخلت إلى الحكومة بوزرين كأول تجربة لدخول الإسلاميين الجزائريين إلى الجهاز التنفيذي، كما شاركت في الانتخابات البرلمانية التعددية الأولى لسنة 1997 بعد وقف المسار الانتخابي سنة 1992 وفي الانتخابات المحلية، وحصلت على 71 مقعداً بالبرلمان وحوالي 1100 منتخباً منها

حوالي 24 بلدية تسيرها الحركة وبفضل ذلك ارتفع عدد وزرائها إلى سبعة وزراء، وفي سنة 1999 وفي غياب الشيخ محفوظ نحناح عن سباق الرئاسيات بسبب شهادة العضوية في الثورة، وقع الشيخ عقد ائتلاف حزبي ضم كلا من جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي وحركة النهضة وحركة مجتمع السلم لدعم ترشيح عبد العزيز بوتفليقة، وفي عام 2002 جرت الانتخابات البرلمانية والمحلية وحصلت الحركة على 38 مقعدا في البرلمان و38 بلدية وحوالي 1200 منتخبا محليا، وفي عام 2003 وبعد وفاة مؤسس الحركة انتهج أبو جرة سلطاني قائدها الثاني التقرب للسلطة والرئيس، وفي 2007 جرت الانتخابات البرلمانية والمحلية وفازت الحركة بـ 51 مقعدا بالبرلمان و105 بلدية وأزيد من 1800 منتخب ورئاسة 3 مجالس شعبية ولائية، كما انخرطت الحركة في ماي 2011 في مسار الإصلاحات مع تسجيل تحفظاتها وتركيزها على الضمانات بعد صدور بيان مجلس الوزراء يوضح فيه خارطة الطريق وتنصيب لجنة المشاورات، كما شاركت الحركة في الائتلاف الحاكم حتى قبل انتخابات ماي 2012. وقد انخرطت الحركة خلال فترة أبو جرة عن العمل الدعوي وعن الخط الإخواني الذي تأسست عليه، وبسبب ذلك واجهت مجموعة من الانشقاقات وانشقت منها حركة الدعوة والتغيير للنهوض بالعمل الدعوي، وخاضت الحركة الانتخابات التشريعية الأخيرة في ماي 2012 تحت تحالف الجزائر الخضراء التي ضمت كل من حركة مجتمع السلم وحركة النهضة وحركة الإصلاح الوطني، وحصلت على 50 مقعدا.²⁷

13/ حركة الإصلاح الوطني: أسسها عبد الله جاب الله وأتباعه المنشقين عن حزب النهضة عام 1999، وخاض الحزب أول انتخابات له عام 2002 وحصل على 34 مقعداً، إلا أنه رفض المشاركة في الحكومة، وفضل البقاء في المعارضة، وشهد الحزب صراعات داخلية قبل انتخابات عام 2007، أدت إلى انقسام الحزب إلى جبهتين، واحدة بقيادة جاب الله، والأخرى بقيادة محمد بولحية، ووقتها تم الإطاحة بـ عبد الله جاب الله من رئاسة الحزب، وحصل الحزب على ثلاثة مقاعد فقط في تلك الانتخابات، وفي انتخابات 2012 التشريعية عاد التقارب بين حزب النهضة والإصلاح، وتم خوض الانتخابات تحت تحالف الجزائر الخضراء التي حصل فيها التحالف على 50 مقعداً،

في حين حصل حزب العدالة والتنمية الذي أسسه جاب الله المُنشَق عن الحركة على 7 مقاعد رافضاً التحالفات الإسلامية.

يتحدد الأداء السياسي لحركة الإصلاح الوطني بداية من الانتخابات التشريعية 2002، التي تعتبر المحطة الأولى في بداية عملها السياسي، حيث شهدت هذه الأخيرة بعد انفصال رئيسها عبد الله جاب الله عن حركة النهضة أول دخول إلى قبة البرلمان خلال تشريعات 2002 وتمكنت من الحصول على 43 مقعداً في المجلس الشعبي الوطني رغم تداعيات أحداث 11 سبتمبر 2001، ونتائجها المتمثلة في الحرب على الإرهاب وما تبعه من تخويف عالمي من كل ماله علاقة بالإسلام مهما كانت طبيعته واحتلت المرتبة الثالثة بعد حزب جبهة التحرير الوطني وحزب التجمع الوطني الديمقراطي وتفوقت على «حركة مجتمع السلم»، وأصبحت القوة الإسلامية الأولى في البلاد تليها حركة مجتمع السلم والنهضة التي تحولت إلى حزب مجهري بعد ترك جاب الله لها مستفيدة في ذلك من محنة الجبهة الإسلامية للإنقاذ ومن فقدان حركة مجتمع السلم مصداقيتها بسبب مساندتها الشبه المطلقة للنظام.²⁸ ومن العوامل التي ساعدت حركة الإصلاح الوطني على التوقيع الجيد داخل الحقل السياسي خلال تشريعات 2002 نجد الخط السياسي الذي انتهجته حركة الإصلاح الوطني باعتمادها على خط مغاير لخط الجبهة الإسلامية للإنقاذ الناقم على السلطة، وخط حركة مجتمع السلم القريب من السلطة فهي تقف على يمين الأولى حتى لا تتعرض للاستئصال، وعلى يسار الثانية حتى لا تقدم تنازلات كثيرة تفقدها معنى المعارضة، وقد أطلق رياض الصيداوي على الخط الذي يتبعه عبد الله جاب الله ومعه حركة الإصلاح بأصولية بين أصوليتين، إضافة إلى تميزها بخط قوي يركز على المشروع الإسلامي ويميل للمعارضة والتغيير في إطار سياسته المعروفة إخضاع المبادئ للمصالح، واعتبار السياسة مصالح يحميها ويحكمها الحق، مكنهم من كسب جزء مهم من الوعاء الانتخابي الإسلامي واستدراج أصوات مناضلي الإنقاذ المحظور. ورغم هذا الفوز المحقق إلا أن حركة الإصلاح الوطني رفضت الاشتراك في الحكومة والتكيف مع أهداف النظام، وفضل رئيسها التمسك بمبادئ حزبه والبقاء خارج دائرة السلطة،

وعن أسباب رفضه المشاركة في الحكومة صرح قائلاً: «رفضت المشاركة في الحكومة خلال المرحلة الحالية لعدة اعتبارات، فحزب جبهة التحرير الوطني يمتلك الأغلبية المطلقة في البرلمان وهو في نظرنا ليس بحاجة إلينا وعلية أن يتحمل المسؤولية لوحده، فحركة الإصلاح الوطني لا تريد أن تكون ديكورا يزين واجهة أي كان، كما لا تتبنى سياسة الوصولية والعمل على إضفاء المصداقية على أي فاعل كان.

واستطاعت حركة الإصلاح الوطني من خلال ممارستها البرلمانية من أن تبادر بمجموعة من مشاريع القوانين والتعديلات على مشاريع قوانين أخرى التي لا تتماشى وبرنامجهما السياسي، وأهم مشروع قانون طرحتها الكتلة البرلمانية لهذه الأخيرة ، متعلق بمنع استيراد الخمر من الخارج، المصادق عليه بأغلبية النواب وهذا رغم معارضة وزير المالية الذي اعتبر القرار صعب التطبيق نظرا للالتزامات الجزائر الدولية وهو الأمر الذي رفضه نواب الإصلاح مؤكدين أن التزامات الحكومة يجب أن تكون مع ممثلي الشعب قبل أي جهة خارجية، وكذا تعديل قانون الانتخابات الذي يعتبر إنجاز لنواب الإصلاح، نظرا لأهمية القانون والمتعلقة بمسألة الشرعية السياسية.

هذه الحصيلة الإيجابية لحركة الإصلاح الوطني في انتخابات 2002 دفعت جاب الله للترشح في الانتخابات الرئاسية أبريل 2004 ، ومن أهم دوافع ترشح جاب الله تصريح الفريق محمد العماري القائد السابق لأركان الجيش الوطني الشعبي « بأن المؤسسة العسكرية لن تقف مانعا دون حصول جاب الله على منصب الرئيس إذا منحه الناخب الجزائري هذا الحق إضافة إلى قرار الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة بضمان تحييد الجيش في تلك الانتخابات من خلال عدم تركية المؤسسة لأي من المرشحين ومنع التصويت داخل الشكنات العسكرية²⁹، غير أن نتائج هذه الانتخابات لم تأتي في مستوى الطموحات التي كانت تعلقها الحركة على رئيسها عبد الله جاب الله الذي احتل المرتبة الثالثة بنسبة 2.5 بالمائة، ويجمع أغلب المحللين على أن جاب الله هو الخاسر الأكبر في هذه الانتخابات، وهذا بالمقارنة بتشريعات 2002 وإن كانت الرئاسيات تختلف، وأنه كان ضحية خطأ استراتيجي وتكتيكي غير محسوب عندما تحالف مع الاستئصاليين ويرى أحميدة العياشي وهو من المهتمين

بتطورات الحركة الإسلامية في الجزائر أن عبد الله جاب الله ارتكب خطأ فادحا عندما تحالف مع أقطاب التيار الاستتصالي الذين مازالوا في المخيلة الشعبية يعتبرون من مثيري العنف، فحسب العياشي العوامل التي ساعدت حركة الإصلاح على الفوز في انتخابات 2002، لم يحسن جاب الله توظيفها وغامر بالدخول في حلف غير طبعي مع أطراف استتصالية حاولت الاستفادة منه، فيما لم يستفد منها هو في شيء بل وخسر معها أشياء كثيرة، كما أسهمت مواقف عباسي مدني ورابح كبير عضو قيادي في الجبهة الإسلامية للإنقاذ اللذين أعلننا مساندتهما للرئيس عبد العزيز بوتفليقة في توجيه عموم الناخبين الإسلاميين لصالح هذا الأخير.³⁰

أما في الانتخابات التشريعية لسنة 2007 فقد عرفت حركة الإصلاح الوطني سقوطا حرا حيث أنخفض عدد المقاعد التي تحصلت عليها الحركة من 43 مقعدا في تشريعات 2002 إلى ثلاثة مقاعد في تشريعات 2007، وتعود أسباب تراجع حركة الإصلاح الوطني إلى إقصاء زعيمها ومؤسسها عبد الله جاب الله، بعد سلسلة من متاعب عاشها عبد الله جاب الله داخل حركته، والتي يرجعها هذا الأخير لتدخل النظام من خلال وزارة الداخلية لشق الصف الداخلي للحركة، حيث لجأ معارضوه إلى القضاء بعد سلسلة من المشاورات الفاشلة، تهدف إلى إقناعه بإعادة تنظيم الحركة، وتوقفه عن الانفراد بالسلطة، بالإضافة إلى اتهامه في قضايا تهم الجانب المالي للحركة، ودخل في سلسلة من القضايا الشائكة التي تخص الحزب إلى أن فصلت المحكمة في القضية في 12 جويلية 2006، بتجميد نشاطات جاب الله، ليصبح محمد بولحية رئيسا للحزب وجهيد يونسي أمينا عاما له منذ مؤتمر الحركة³¹ 2005، وبلغوء معارضي جاب الله للقضاء وإعلانهم التمرد الفعلي والصريح عليه منذ 4 جوان 2004، وإنصاف المحاكم لهم، خسر الشيخ قوته السياسية وخسرت الحركة موقعها في البرلمان وكان المستفيد الأول والأكبر من غياب عبد الله جاب الله من سباق الانتخابات حركة مجتمع السلم بحصولها على 52 مقعد.

الخلاصة:

ما يمكن استخلاصه في الأخير أن الحركة الإسلامية في الجزائر كل كبير، يضم عددا

من الجماعات والأفراد الذين تجمعهم أسس مرجعية وأهداف شبه موحدة، والذين يركبون كل الرياح ويستعملون كل الوسائل الممكنة التي توفرها لهم إمكانياتهم الخاصة وواقعهم الاجتماعي من أجل تحقيق أحلامهم، على اعتبار أن الإسلام منظومة فكرية شاملة لكل مناحي الحياة، والتي على أساسها يمكن حل المشاكل التي تعترض العالم الإسلامي، وبناء عليها يمكن بناء الأرضية الصلبة لانطلاق نهضته.

ومن ناحية أخرى فإن الحركة الإسلامية في الجزائر وإن كانت صورة حقيقية عاكسة للمجتمع يصدق عليها ما يصدق على أي تشكيلة إصلاحية في العالم، فإنها كانت ستحقق نجاحا باهرا لو فهمت التوقيت المناسب وموازين القوى والتحديات والمحيط الذي كانت تتحرك فيه، وليس مستحيلا أن تعود الحركة الإسلامية السياسية في الجزائر كحركة لها مكانتها ضمن الخريطة السياسية للبلاد، وبالمقابل من الصعب بل من المؤكد أن تحصل هذه الحركة بكل أطيافها وتوجهاتها على تلك المكانة التي كانت تملكها في التسعينات، وهذا ما فرضته الحتمية التاريخية والحضارية بسبب ما طرأ على المجتمع الجزائري من تغيرات مرتبطة على وجه الخصوص بتداعيات العشرية السوداء.

الهوامش:

- 1 - يوسف القرضاوي، أولويات الحركة الإسلامية في المرحلة القادمة، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1992، 53.
- 2 - محمد فتحي عثمان، التجربة السياسية للحركات الإسلامية المعاصرة، منشورات مركز دراسات المستقبل الإسلامي، دار المستقبل، 1991، ص 93.
- 3 - عبد المنعم حنفي، موسوعة الفرق والجماعات والمذاهب والأحزاب والحركات الإسلامية، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2005، ص 17.
- 4 - راشد الغنوشي، مشاركة الحركة الإسلامية في السلطة وإعادة بناء الأمة، ورقة قدمت باللغة الإنجليزية أما جمعية الطلبة الماليزيين، مانسستر، 2002، ص 3.
- 5 - إبراهيم علي حيدر، أزمة الإسلام السياسي في السودان - الجبهة الإسلامية القومية في السودان نموذجاً- ط4، القاهرة: مركز الدراسات السودانية، 1999، ص 45.

- 6 - رضوان أحمد شمسان الشيباني، الحركات الأصولية الإسلامية في العالم العربي، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2006، ص 146
- 7 - نفس المرجع، ص 146.
- 8 - نفس المرجع، ص 146.
- 9 - يوسف محمد الشيخ، أجندة الإنقاذ، بيروت، مؤسسة المعارف، 1993، ص 25.
- 10 - رضوان أحمد شمسان الشيباني، مرجع سابق الذكر، ص 147.
- 11 - محمد أمين، حول استئناف المشروع الإسلامي في الجزائر، ط2، باكستان: مركز التمكين للإعلام الإسلامي، ص 24.
- 12 - رضوان أحمد شمسان الشيباني، مرجع سابق الذكر، ص 153.
- 13 - فيصل دراج، جمال باروت، الأحزاب والحركات والجماعات الإسلامية، دمشق: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، ط4، 2006، ص 695.
- 14 - صالح زهر الدين، الحركات والأحزاب الإسلامية وفهم الآخر، بيروت: دار الساقى، 2012، ص 488.
- 15 - حيدر إبراهيم علي، التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999، ص 257.
- 16 - نفس المرجع، ص 262.
- 17 - بومدين بوزيد، الحركات الإسلامية من الفهم المغلق إلى أفق التجديد، الجزائر: دار قرطبة للنشر والتوزيع، 2012، ص 30.
- 18 - نفس المرجع، ص 150.
- 19 - نفس المرجع، ص 150.
- 20 - بومدين بوزيد، مرجع سابق الذكر، ص 30.
- 21 - صالح زهر الدين، مرجع سابق الذكر، ص 502.
- 22 - نفس المرجع، ص 504.
- 23 - رضوان أحمد شمسان الشيباني، مرجع سابق الذكر، ص 154.
- 24 - صالح زهر الدين، مرجع سابق الذكر، ص 505.
- 25 - فيصل دراج، جمال باروت، مرجع سابق الذكر، ص 741.
- 26 - أحمد شلبي، الإسلام السياسي، الإسكندرية: المكتب العربي الحديث، 2013، 312.

27 - نفس المرجع، ص 314

28 . Yahia Zouhir, Louiza Ait Hamadouche, L'Islamisme, en Algérie: Institution du Politique et Déclin du Militar, Maghreb-Machrek, N188, 2006,p 76

29 . Yahia Zouhir, Louiza Ait Hamadouche, Op. Cit,p77.

30 -عثمان لحياقي، جاب الله ضحية تحالفاته،الجزائر:جريدة الشروق، العدد 1047، 2004

31 - جلال بوعاتي، جاب الله ضحية زعامة استبداد أم تسلط، الجزائر، جريدة الخبر، العدد 1505، 2008.